أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2015)

د. ثامر علي النويران
مركز منارات البادية للدراسات، الأردن.

د. حمود حميدي بني خالد
جامعة الطفيلة التقنية، الأردن.

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن خلال الفترة من عام 1991-2015، من خلال الاطلاع على طبيعة تلك العلاقة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية.
وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها انتفاء اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاردن، حيث تم رفض الفرضية القائلة: ان للنمو الاقتصادي اثراً ايجابياً ذا دلالة احصائية على البطالة في الاردن.
وقد فسرت هذه النتيجة بان جزء من البطالة في الاردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل، وهو ما يمكن ان نعبر عنه بالبطالة الهيكلية، بالإضافة لوجود العمالة الوافدة والتي تستوعب جزء من أي اثر للنمو الاقتصادي على البطالة سوى كان سلباً ام ايجاباً.
الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الأردني.

Abstract:
This study aims to measure the impact of economic growth on unemployment in Jordan during the period from 1991-2015, through analyzing the nature of that relationship. In order to achieve this goal, the study uses Time-Seriesin the study of the relationship between economic growth and unemployment through a combination of statistical methods.
The study concludes that there was no impact of economic growth on unemployment in Jordan. In other words, the study defies the hypothesis: that economic growth has a positive and statistically sign ificantimpact on unemployment in Jordan.
This result shows that a part of the unemployment in Jordan is not linked to the ability of the economy to create jobs (which can be called Structural Unemployment), in addition to the presence of foreign workers, which absorb a part of any impact of economic growth on unemployment whether negatively or positively.
Key words: Unemployment, Economic Growth, Jordan Economy

1. المقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة إحدى أهم واخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك لأثارها السلبية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، فللبطالة آثار سلبية على المجتمع بل إن معظم المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات ناتجة في الأساس عن وجود أشخاص عاطلين عن العمل لذا تنتشر المخدرات والجرائم والإرهاب.

ومن هذا المنطلق حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين، حيث تسعى الدول دائماً لوضع خطط واستراتيجيات لتخفيض نسب البطالة، ولعل أهم تلك الخطط ما يتعلق بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، والذي يفترض أن يوفر فرص عمل جديدة ومن ثم ينعكس على خفض نسب البطالة في الاقتصاد.

وتشير الأدبيات التي تطرقت لموضوع النمو الاقتصادي والبطالة إلى وجود علاقة وارتباط قوي بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض نسب البطالة في المجتمع، وذلك لان تحقيق النمو الاقتصادي يعني زيادة نسب التشغيل ومن ثم خفض معدلات البطالة، ويحدث العكس في حال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إلا انه لابد من التأكيد هنا إلى عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو بنسبة 5% مثلاً لا يعني بالضرورة انخفاض البطالة بنسبة 5%، كما أن هذا الأثر ليس ثابت في جميع الاقتصاديات بل أن هناك اختلاف من بلد لآخر.

وفي هذا المجال يعتبر قانون (اوكن) ((Okun)) والذي ينسب للعالم الامريكي Arthur Okun هو الأساس التجريبي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث توصل (Okun) للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي للسنوات من 1947-1960 حيث أشار إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة، فتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد بنسبة 1% تحتاج لتحقيق نمو بمقدار 3% و العكس صحيح.

كما لابد من الإشارة هنا إلى أن طبيعة النمو المتحقق تترك آثارا مختلفة على البطالة، ففي حالات معينة حققت بعض الاقتصاديات معدلات نمو مرتفعة إلا هذا الأمر لم ينعكس على معدلات البطالة والتي لم تنخفض، وذلك أن النمو الاقتصادي يحدث في اتجاهين هما[1]:

- النمو المرتبط بزيادة إنتاجية العمل، دون أن يؤدي ذلك لخلق فرص عمل إضافية وذلك لان هذا النمو ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، الأمر الذي لا يؤدي لخلق فرص عمل جديدة، إي زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة لتوظيف يد عاملة جديدة.
- النمو المرتبط بخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، وهذا النوع يؤدي بلا شك لتخفيض نسب البطالة.

وبالتالي فان هذه الاتجاهات المرتبطة في النمو الاقتصادي تنعكس بشكل مباشر على التصور العام للسياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة، وذلك من خلال تحديد الهدف من السياسة الاقتصادية، هل تهدف لتحقيق نمو اقتصادي أم تهدف لتحقيق نمو اقتصادي وتخفيض نسب البطالة[2].

أما في الأردن فان الاقتصاد يعاني ومنذ فترة طويلة من وجود معدلات بطالة عالية، وذلك لأسباب متعددة، وتحاول الحكومات المتعاقبة إيجاد حلول لهذه الظاهرة من خلال انتهاج سياسات اقتصادية تؤثر على معدلات البطالة، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن، وبيان أساس العلاقة التي تربط بينهما خلال الفترة من عام 1990- 2015 من خلال إجراء دراسة قياسية، مما قد يسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بهذا الخصوص ومن ثم تصميم سياسات وبرامج تحسن الواقع الاقتصادي في الأردن من هذا الجانب.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: "هل هناك ترابط فعلي بين نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة في الاقتصاد الاردني، وذلك حسب قانون (اوكان).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولة التحكم في ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال محاولة فهم كيفية التأثير عليها، ومعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو على البطالة في الاقتصاد، وذلك باعتبار النمو أهم مقياس للتغير الكمي الحاصل في الاقتصاد وبيان الدور الذي يلعبه في خلق فرص عمل جديدة.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في قياس اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن خلال الفترة من 1990-2015، كما تهدف الدراسة أيضاً لتحقيق جملة من الأهداف وأهمها:-

1- إبراز الجانب النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.
2- معرفة اتجاه العلاقة بين ظاهرتي النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأردني.
3- اختبار قانون (اوكان) الذي يبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على حالة الاقتصاد الأردني.
4- استخلاص بعض المقترحات المناسبة لمعالجة هذه القضية.

فرضيات الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لهدفها فان الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة والتي سيتم اختبارها هي: توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأردن وذلك حسب قانون اوكان.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري منها، وعلى استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين للمعلومات في هذه الدراسة وهما:-

1- الجانب النظري من الدراسة: وقد أُعتمد فيه على الكتب والدوريات والأبحاث المنشورة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي والبطالة.

2- الجانب العملي من الدراسة: حيث تم الاعتماد على البيانات الرسمية للنمو الاقتصادي والبطالة للفترة محل الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائياً.

الدراسات السابقة

بالنظر الى الدراسات السابقة ففي حدود اطلاع الباحثان فان الدراسات السابقة التي تطرقه لهذا الموضوع يمكن الإشارة إليها في ما يلي:-

1- دراسة (Kangasharju and Pehkonen 2001) **Employment-Output Link in Finland : Evidence from Regional Dat.**[3] وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين التغير في الناتج والتغير في معدل البطالة في فلندا خلال الفترة من عام 1990-1995، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية، وقد توصل الدراسة الى وجود اختلاف في طبيعة العلاقة بين العمالة والنمو من فترة لأخرى، حيث فسر الباحث ذلك الى وجود فروق في التخصص الصناعي من منطقة لأخرى في البلاد.

2- دراسة (Al-Ghannam 2005) بعنوان **Economic Growth and Employment in Saudi The Relationship betwee Private Firms**[4]، وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة في الاقتصاد السعودي خلال الفترة من 1973-2002 وقد اشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى نمو العمالة اي ان التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تغيير حجم التوظيف وليس العكس.

3- دراسة (فيصل،2006) بعنوان **العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية**[5] وقد توصلت الدراسة إلى انعدام اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، ويعزو الباحث النتيجة إلى أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر هو ناتج عن النمو في قطاعات لا تؤثر على البطالة مثل قطاع الطاقة والذي يتميز بأنه مكثف لرأس المال؛ لذلك فان أي تطور في هذا القطاع لا ينعكس على توظيف عنصر العمل بشكل ملموس.

4- دراسة (ولد خالد 2006) بعنوان **النمو والتوظيف في المغرب العربي**[6].

وقد هدفت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتلك الدول ومعرفة طبيعة تلك العلاقة، وقد توصلت الدراسة لوجود ترابط قوي بين النمو الاقتصادي والتوظيف في تونس والمغرب، بينما كان الترابط ضعيف بين المتغيرين في كلاً من الجزائر وموريتانيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي لتكون أكثر تأثيراً على التوظيف.

5- دراسة (عبد الكريم، الحارثي، 2009) بعنوان **النمو الاقتصادي وأثرة على البطالة في دول الخليج العربي**[7].

وقد هدفت الدراسة لبيان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قام الباحثان باستعراض نسب النمو الاقتصادي لتلك الدول ومقارنتها مع نسب البطالة، وقد خلصت الدراسة لعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في تلك الدول وقد بُرر ذلك بكون النمو الاقتصادي الذي تحقق كان ناتج أساساً من الإيرادات النفطية فقط، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنبه المسئولين لمثل هذه النتيجة والعمل على خفض معدلات البطالة في تلك الدول.

6- دراسة (بوعلام، 2010) بعنوان **قياس اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**[8].

حيث هدفت الدراسة لبيان وقياس اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقدير دالة كوب دوغلاس للفترة من عام 1990- 2005، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة قوية بين مستوى التقدم التكنولوجي ونسب النمو في الجزائر، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من العوائد البترولية الكبيرة في تحقيق تقدم تكنولوجي في الجزائر والذي سينعكس على جميع القطاعات في الاقتصاد.

7- دراسة (حجازي، 2011) بعنوان **الإصلاحات الاقتصادية في مصر وأثرها على النمو الاقتصادي والتشغيل**[9]، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المصرية في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل وذلك من خلال استخدام دالة كوب دوغلاس، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لم يكن لها اثر ملموس على زيادة نسب النمو الاقتصادي في مصر، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يكون للحكومة المصرية دور في صياغة تلك البرامج الإصلاحية وجعلها تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد المصري.

8- دراسة (بلعيد، 2013) بعنوان **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في البحرين**[10].

حيث هدفت هذه الدراسة لبيان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في البحرين وذلك خلال الفترة من عام 2000-2010 حيث توصلت الدراسة لوجود علاقة قوية بين مستويات النمو الاقتصادي والبطالة، وذلك من خلال تتبع نسب النمو في البحرين ومقارنتها مع

معدلات البطالة، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يتم إيجاد استراتيجية وطنية لمعالجة البطالة تعتمد على عدد من العناصر، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

2. النمو الاقتصادي في الأردن:

2-1 مفهوم النمو الاقتصادي والموقف النظري منها:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، وذلك لان النمو يعبر عن الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع خلال عام كامل، كما انه يعد شرطاً ضرورياً لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، ومؤشراً على حجم الرخاء الذي يعيشه ذلك المجتمع[11]، ويعرف النمو الاقتصادي بعدد من التعاريف، فيعرفه البعض على انه "زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[12]، ويعرف أيضاً على انه يعني "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[13]، وهذا يعني أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان، كما عرفة البعض أيضا بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها"[14]، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بأنه "تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن"[15]، مع التذكير أن تحقيق النمو الاقتصادي وحدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة عدد السكان، كما لابد من الإشارة هنا إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي فالتنمية هي "عملية يتم من خلالها تحقيق زيادة في الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي، ويصاحب ذلك حدوث تحسن في الظروف المعيشية للسكان[16].

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ولكنة غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر يركز على طريقة توزيع تلك الزيادة المتحققة بين أفراد المجتمع، ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال قسمة الدخل الكلي على عدد السكان[17].

وللنمو الاقتصادي عدة أنواع وهي[18]:-

1- النمو التلقائي: وهو النمو الذي يتحقق بشكل عفوي بفعل قوى السوق، ودون تخطيط من الحكومة، ويمكن التعبير عن النمو التلقائي بأنه نمو بطئ وتدريجي ومتلاحق، وهو ذاتي الحركة.

2- النمو العابر: وهو النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، وسرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية، فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار.

3- النمو المخطط: وهو النمو الذي يتحقق نتيجة قيام الحكومة بتخطيط شامل للاقتصاد ويتميز هذا النمو بصفة الاستمرارية.

وللنمو الاقتصادي عدد من الفوائد يمكن حصر أهمها فيما يلي[19]:-

1- زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات.

2- زيادة رفاهية أفراد المجتمع، من خلال زيادة الإنتاج، ورفع معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

3- يساعد تحقيق النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمع.

4- يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي لزيادة موارد الدولة وبالتالي يعزز من قدرتها على القيام بواجباتها ومسؤولياتها المختلفة، كتوفير الأمن، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

5- يساهم النمو الاقتصادي في التخفيف من حدة البطالة.

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن للنمو مصادر يمكن التحكم بها، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وهذه المصادر هي رأس المال والنمو السكاني والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي[20].

2-2 تطور النمو الاقتصادي في الأردن:

بالنظر إلى الجدول (1) والشكل رقم (1) يمكن أن نلاحظ أن الأردن قد حقق نمواً موجباً في أكثر سنوات الدراسة (16 سنة من أصل 26 سنة) وقد بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما يقارب 1.6% مما يعني انه بالمتوسط يوجد مؤشر قوي على تحسن رفاهية الفرد الأردني مع مرور الزمن.

جدول رقم (1)

معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من (1990م- 2015م)

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
1990	-3.51	1999	1.86	2008	2.76
1991	-3.36	2000	2.58	2009	1.15
1992	12.17	2001	3.48	2010	-1.60
1993	-1.01	2002	3.89	2011	-1.12
1994	-0.01	2003	2.02	2012	-0.78
1995	2.12	2004	5.85	2013	-0.31
1996	-0.85	2005	4.89	2014	0.30
1997	1.08	2006	4.24	2015	-0.02
1998	1.30	2007	3.87		

المصدر: بيانات البنك الدولي (http://databank.worldbank.org/).

ونلاحظ أن اتجاهات النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد مرت بأربع مراحل:

- المرحلة الأولى من عام 1990 إلى عام 1996: وشهدت هذه الفترة تذبذبات حادة في المتغير موضوع الدراسة إذ تراوح معدل النمو ما بين سالب 3.4% إلى موجب 12.2% وهذا تباين واسع، إذ بلغ معامل الاختلاف 678% وإذا ما قورن بمعامل الاختلاف في الفترة اللاحقة (58%) يظهر التذبذب الحاد في معدلات النمو.
- المرحلة الثانية من عام 1997 إلى عام 2004 : وتميزت هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو موجبة وأكثر استقراراً بالإضافة إلى اتجاهها المتصاعد، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو موجب 1.1% وانتهت بمعدل نمو موجب 5.9% وباتجاه متصاعد بدلالة ميل خط انحدار موجب يبلغ ($\alpha = 0.015, \beta = +0.524$).
- المرحلة الثالثة من عام 2005 إلى عام 2010: وتميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات النمو إلى أن دخلت المنطقة السالبة، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو موجب 4.9% وانتهت بمعدل نمو سالب 1.6% وباتجاه هابط بدلالة ميل خط انحدار سالب يبلغ ($\alpha = 0.004, \beta = -1.223$).
- المرحلة الرابعة من عام 2011 إلى عام 2005: ونلاحظ في هذه الفترة انه وبالرغم من أن اغلب السنوات كانت معدلات النمو سالبة إلا أن الاتجاه يظهر تحسناً تدريجياً في النشاط الاقتصادي، اذ تراوحت معدلات النمو في هذه الفترة بين سالب 1.1 في عام 2011 و سالب 0.02 في عام 2015.

ويوضح الشكل رقم (1) اتجاه النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (1)

معدلات النمو الاقتصادي(بدلالة نمو متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي) في الأردن(% سنوياً)

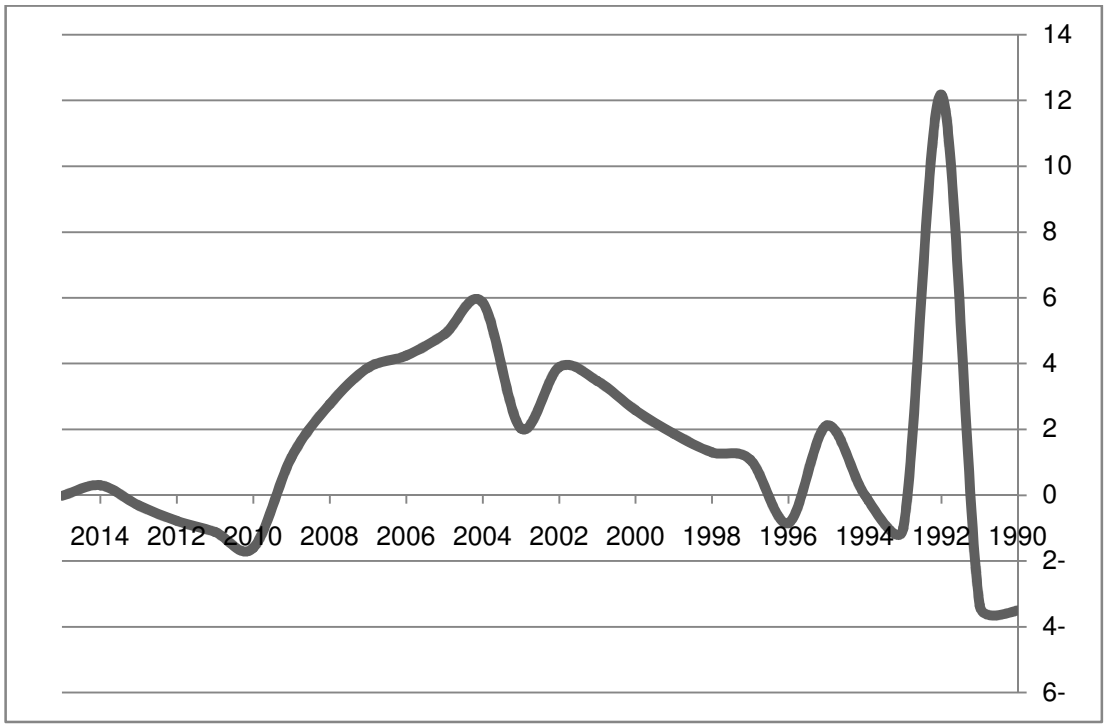

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (http://databank.worldbank.org/).

3. البطالة في الأردن:

3-1. توطئة نظرية:

تعتبر البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة، من حيث البحث والتحليل، ومحاولة إيجاد الحلول لها؛ وذلك للآثار المختلفة التي تخلفها هذه الظاهرة في المجتمع بشكل عام، والبطالة كما هو معروف ظاهرة وجدت في أغلب المجمعات الإنسانية منذ القدم، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وفي عصرنا الحديث تعتبر قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول النامية، وترتبط البطالة عادةً بحالة الدورة الاقتصادية للدولة، حيث تظهر وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي، وتقل هذه النسبة في حال الرواج والانتعاش الاقتصادي، وكما هو معروف فإن البطالة تنشأ في الاقتصاديات التي يحدث فيها خلل في سوق العمل، والذي يتمثل في زيادة عرض القوى العاملة على الطلب منها[21].

والبطالة بحسب تعريف دائرة الإحصاءات العامة في الأردن "عبارة عن جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، ولا يعملون أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق"[22] ويتم قياس البطالة بقسمة عدد الأفراد المتعطلين على إجمالي القوى العاملة.

وللبطالة آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع ككل، سواء كانت تلك الآثار اقتصادية، أم اجتماعية، أم سياسية. وهذا ما يدفع الكثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة، وتحليل أسبابها ونتائجها بشكل مستمر. وللبطالة أنواع كثيرة فهناك البطالة الهيكلية والاحتكاكية والاختيارية والإجبارية والدورية، والموسمية والمقنعة، كما أن للبطالة أيضا أسباب متعددة، مثل النمو السكاني، وانتشار الفقر، وسياسة الأجور، وانتشار التكنولوجيا، واستقدام العمالة الأجنبية من خارج البلاد وغيره[23].

والواقع أن أهمية موضوع البطالة ينبع من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي على مشكلة البطالة والتي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1- الآثار الاقتصادية: للبطالة أثار اقتصادية كثيرة، حيث تشير دراسات الأمم المتحدة بأن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً ينجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 1،8%، ومن النتائج الخطيرة للبطالة أيضاً هجرة الكفاءات العلمية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالاً وجهوداً كبيرة. كما تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل. كما أن البطالة تؤدي إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة بسبب زيادة عرض العمل[24].

2- الآثار الاجتماعية: هناك أثار اجتماعية خطيرة ناتجة عن ارتفاع نسب البطالة وهي[25]:

- تساعد البطالة على جعل الأفراد غيرُ مقتنعين بشرعية الامتثال للأنظمة والقوانين والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع وتعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف.
- انتشار الانحراف والسلوك الإجرامي، وارتفاع نسبة الجريمة والعنف الاجتماعي.
- تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء.
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات.
- تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن لدى المتعطلين.
- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل والهزيمة والنقص مقارنة مع الآخرين.

2-3. تطور معدلات البطالة في الأردن:

تتميز البطالة في الاقتصاد الأردني بأنها بطالة سلوكية، أساسها ترفع الشباب الأردني عن العمل في بعض المهن، بالإضافة لوجود البطالة الهيكلية الناجمة عن وجود قوى عاملة لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة إلى وجود بطالة ناتجة عن الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وعدم توفر البيانات عن فرص العمل المتوفرة[26]، وعموماً للبطالة في الأردن أسباب متعددة نذكر منها[27]:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يفوق نمو فرص العمل في الاقتصاد.
- قصور جهود التنمية وتباطؤ النمو الاقتصادي وتواضعه بشكل عام وبالتالي عدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة.
- سوء توزيع مكاسب التنمية بين الأقاليم المختلفة حيث ترتفع البطالة في الأرياف والمحافظات الجنوبية.
- عدم الموائمة بين مدخلان التعليم ومخرجاته والتزايد السريع في مخرجات النظام التعليمي.
- تراجع الطلب على الأيدي العاملة الأردنية لأسباب اقتصادية وسياسية.
- انخفاض استيعاب القطاع العام في الأردن للعمالة بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتفاقم مشكلة المديونية.
- إقبال المرأة على سوق العمل، وبالتالي زيادة عرض قوى العمل.
- التطور التقني والاستغناء عن الكثير من العمال بسبب إحلال الآلة مكان العامل.

وفيما يخص نسبة البطالة في الأردن، فإن الاقتصاد الأردني يعاني منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين من تفشي ظاهرة البطالة وتزايد حدتها، فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأردن من 6.7% عام 1981م، إلى 14.9% عام 1987م، إلى أن وصلت ل 16.8% عام 1990، ثم انخفضت بعد ذلك لأقل من 15%[28].

وبالنظر للفترة التي تم إشارة إليها (1990م-2015م) فيما يخص البطالة فإن الجدول رقم (2) يعرض معدلات البطالة في الأردن.

جدول رقم (2)

معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة من (1990م- 2015م)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1990	16.8	1999	11.5	2008	12.7
1991	15.4	2000	13.7	2009	12.9
1992	17.5	2001	15.8	2010	12.5
1993	19.7	2002	16.2	2011	12.9
1994	18.3	2003	15.4	2012	12.2
1995	14.6	2004	12.4	2013	12.6
1996	13.7	2005	14.9	2014	11.1
1997	11.8	2006	14.0	2015	13
1998	12.5	2007	13.1		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات دائرة الإحصاءات العامة، إعداد مختلفة.

ومن الجدول رقم (2)يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- لم تنخفض نسبة البطالة في الأردن عن 11% طوال تلك الفترة محل الدراسة، حيث تعتبر هذه النسبة من النسب العالية.

ب- بقيت نسب البطالة في الأردن تتذبذب بشكل مستمر فتنخفض مرة ثم ترتفع مرة أخرى، مما يدل وبشكل واضح على فشل السياسات الحكومية المتعلقة في الحد من البطالة في الأردن، حيث تراوحت النسبة بين 11.1% و19.7% خلال فترة الدراسة.

4. الدراسة القياسية

أولا: متغيرات الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، يمكن عرضهما فيما يلي:

1. البطالة: وقد اعتمد الباحث معدل البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل.
2. النمو الاقتصادي: وقد اعتمد الباحث النسبة السنوية لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن مزايا هذا المؤشر انه يأخذ عدد السكان بالحسبان، وبالتالي يعد ملائماً لمعرفة أثره على معدل البطالة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

الدراسة هي دراسة حالة، ممثلة بالاقتصاد الأردني، وقد أجريت الدراسة على بيانات ست وعشرون سنة متتالية من عام 1990 ولغاية عام 2015، على ان تعمم النتائج على الاقتصاد الأردني.

ثالثاً: النموذج القياسي:

قام الباحثان بتكوين نموذج انحدار خطي بسيط تمثله الدالة التالية:

$UR = f(EG)$

$UR_i = \alpha + \beta EG_i + \mu_i$

حيث أن:

UR: معدل البطالة وهو المتغير التابع.

EG: النسبة السنوية لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

μ: المتغير العشوائي.

رابعاً: ملخص النتائج والتحليل الإحصائي:

قام الباحثان بتقدير β باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وتم اختبار معنويتها باستخدام اختبار T، بافتراض ان النتائج ذات دلالة اذا كانت α اقل من 0.05 ، وقد تم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية SPSS، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) ام (3)، وقد تم تدعيم النتائج بمعامل التحديد R^2.

جدول رقم (3) ام 3النتائج الإحصائية التي تبين اثرالنمو الاقتصادي على البطالة

معامل التحديد	بيتا	معنوية بيتا
0.010	+0.068	0.626

ومن الملاحظ عدم تأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل بدلالة (α=0.626)،ولتدعيم النتيجة قام الباحثان بإجراء عدد من التحليلات الإحصائية الإضافية:

أولاً: استناداً الى الفرض القائل بان اثر المتغير المستقل على التابع قد لا يكون متزامنا، تم اجراء دراسة ديناميكية لمعرفة اثر النسبة المئوية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن في السنة t على معدل البطالة في الاردن في السنة التالية t+1، ثم دراسة اثر النسبة المئوية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن في السنة t على معدل البطالة في الاردن في السنة t+2، لذا قام الباحثان بتكوين نموذج قياسي تمثله الدوال التالية:

$$UR_{t+1}= \alpha + \beta EG_t+ \mu_t \quad (1)$$

$$UR_{t+2}= \alpha + \beta EG_t+ \mu_t \quad (2)$$

حيث أن:

UR_{t+1}: معدل البطالة في السنة التالية.

UR_{t+2}: معدل البطالة في السنة بعد التالية.

EG_t: النسبة السنوية لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة t.

μ: المتغير العشوائي في السنة t.

وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4)التالي:

جدول رقم (4) نتائج الدراسة الديناميكية التي تبين اثر النمو الاقتصادي على البطالة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل التحديد	بيتا	معنوية بيتا
EG_t	UR_{t+1}	0.063	+0.212	0.119
EG_t	UR_{t+2}	0.005	+0.048	0.735

ومن الملاحظ بان النتيجة تؤكد عدم وجود أي اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع بدلالة (α_1=0.119, α_2=0.735).

ثانياً: تحليل الانتشار: من المناسب الاطلاع على شكل الانتشار والذي يعطي صورة بصرية لانعدام العلاقة بين المتغيرين، وبالنظر الى الشكل (2)نلاحظ وبشكل مباشر انعدام العلاقة بين المتغيرين؛ اذ ان انتشار النقاط عشوائي ولا يوحي باي علاقة سببية سواء كانت سلبية او ايجابية، مما يؤكد النتيجة بان لا اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الشكل رقم (2) ام شكل الانتشار الذي يوضح الارتباط بين متغيري الدراسة

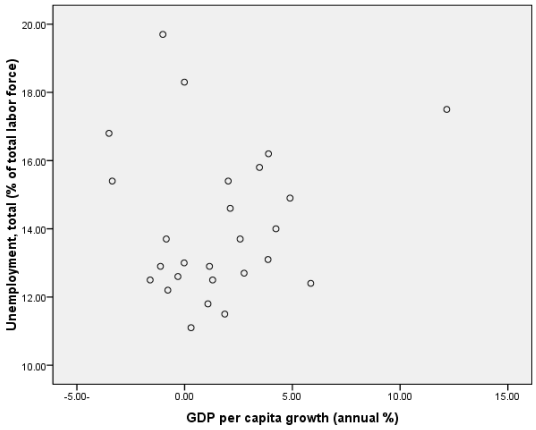

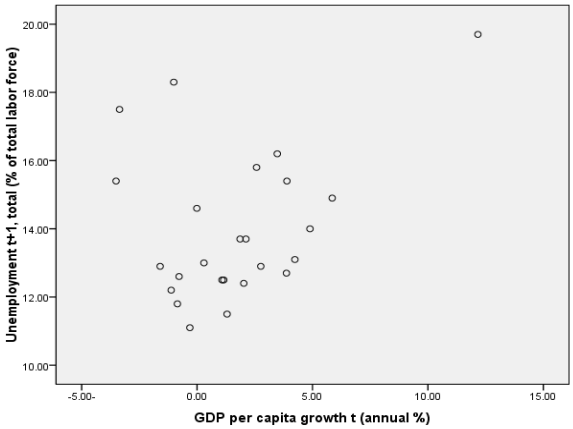

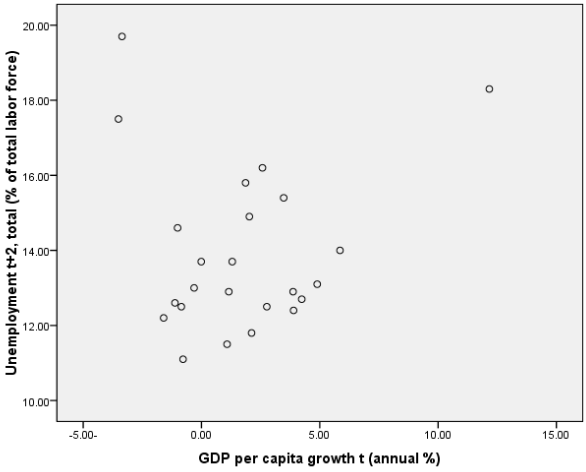

ثالثاً: تحليل الارتباط: استخدم الباحثان معمل الارتباط الخطي لبيرسون لإجراء هذا التحليل، وتم اختبار دلالته الإحصائية باستخدام اختبار t وكانت النتائج كما في الجدول (5). ونلاحظ من الجدول وجود علاقة ضعيفة وغير ذات دلالة احصائية.

جدول رقم (5) نتائج الدراسة الديناميكية التي تبين اثر النمو الاقتصادي على البطالة

المتغير الاول	المتغير الثاني	معمل الارتباط بيرسون	معنوية النتيجة
EG_t	UR_t	**0.100+**	0.626
EG_t	UR_{t+1}	**0.320+**	0.119
EG_t	UR_{t+2}	**0.073+**	0.735

خامساً: تحليل النتائج:

- تبين النتائج الاحصائية انتفاء اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاردن، وبناءاً على ذلك نرفض الفرضية القائلة: " ان للنمو الاقتصادي اثراً ايجابياً ذا دلالة احصائية على البطالة في الاردن".
- ان الفرضية الصفرية استندت على التحليل النظري الذي يربط بين النمو الاقتصادي الموجب ومستوى الاستخدام، اذ ان النمو الاقتصادي المتمثل بزيادة كم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد لا بد ان ينعكس على مستوى التوظيف، فمن المعروف ان الانتاج الكلي دالة بعوامل الانتاج العمل والارض وراس المال والتنظيم، وبالتالي فان زيادة الانتاج تتطلب زيادة في استخدام هذه العناصر وخصوصاً العمل وبالتالي التأثير في معدلات البطالة في المجتمع.

يمكن تفسير انتفاء اثر النمو الاقتصادي على مستويات البطالة في الاردن بثلاث نقاط رئيسية:

1- ان جزء من البطالة في الاردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل، وهو ما يمكن ان نعبر عنه بالبطالة الهيكلية المتعلقة بعدم موافقة مؤهلات العمالة المحلية، ولا استعداداتهم الاجتماعية والنفسية لسد متطلبات سوق العمل، فالنمو الاقتصادي الموجب يرافقه استحداث فرص عمل في القطاعات الزراعية والسياحية والاعمال الحرفية والتي لا يقبل عليها عادة الشباب الاردني نتيجة عدم امتلاكهم للمعرفة والمهرة المناسبة لهذه الاعمال او نتيجة وجود ثقافة العيب والتحرج الاجتماعي من شغل تلك الوظائف.

2- ان العمالة الوافدة في الاردن هي مكون معتبر في هيكل عرض العمل الاردني في الداخل، وبالتالي أي زيادة في مستوى الطلب على العمل يتم سده من خلال العمالة الوافدة وعند انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وتأثر مستوى الاستخدام فان العمالة الوافدة هي المتضرر الاكبر، لذألك لا نجد اثر لمجريات النشاط الاقتصادي على مستوى البطالة بين صفوف العمالة المحلية زيادة او نقصاً.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج

توصلت الدراسة لمجموعه من النتائج وهي:-

1- يعتبر قانون (اوكن) ((Okun)) هو الاساس التجريبي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، والذي يشير إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة، فتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد بنسبة 1% تحتاج لتحقيق نمو بمقدار 3% والعكس صحيح.

2- في الواقع العملي كان النمو الاقتصادي يترك آثار مختلفة على البطالة، ففي حالات معينة حققت بعض الاقتصاديات معدلات نمو مرتفعة إلا هذا الأمر لم ينعكس على معدلات البطالة والتي لم تنخفض، وذلك بسبب طبيعة النمو الاقتصادي المتحقق.

3- حقق الاقتصاد الاردني الأردن نمواً موجباً في أكثر سنوات الدراسة (16 سنة من أصل 26 سنة) وقد بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما يقارب 1.6%.

4- يعاني الاقتصاد الأردني منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين من تفشي ظاهرة البطالة وتزايد حدتها.

5- قام الباحثان بإجراء بعض الاختبارات الاحصائية المتعلقة بمعرفة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاردن، حيث اثبتت تلك الاختبارات عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

6- يمكن تبرير النتيجة السابقة بان جزء من البطالة في الاردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل، وهو ما يمكن ان نعبر عنه بالبطالة الهيكلية المتعلقة بعدم موافقة مؤهلات العمالة المحلية، ولا استعداداتهم الاجتماعية والنفسية لسد متطلبات سوق العمل، بالإضافة لوجود عمالة وافدة تشكل نسبة من اعدد القوى العاملة في الاردن وبالتالي فان اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاردن لا يبدوا واضحاً.

2. التوصيات.

1- تعديل السياسات الاقتصادية، وخاصة الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي بما يتوافق مع الاهداف الاخرى وخاصة خفض نسب البطالة.

2- لابد من التركيز على بعض السياسات الهادفة للحد من البطالة في الاردن مثل دعم وتمويل اقامة المشروعات الصغيرة، واصلاح منظومة التعليم بحيث يتم الموائمة الصحيحة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

3- اعادة تنظيم سوق العمل الاردني وخاصة فيما يتعلق بالعمالة الوافدة.

4- تفعيل وتنبى سياسات حكومية فاعلة تستهدف اقامة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص كونه محرك اساسي للتنمية وله قدرة على خلق فرص عمل جديدة.

الهوامش

([1]) ابو شرار، عبد الفتاح، **العولمة والنمو الاقتصادي**، دار المناهج العلمية للنشر، الكويت، الطبعة الاولى، ص 68.

([2]) حجازي، سعيد، **مراحل النمو الاقتصادي**، دار عمران للنشر، بيروت، الطبعة الاولى، 2000، ص102.

([3]) Kangasharju, A. and Pehkonen, J. (2001), "Employment-Output Link in Finland: : Evidence from Regional Data," Finnish Economic Papers, 14(1), 41-50

([4])Al-Ghannam, H. A. (2005), "**The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms**,"

([5])مختاري، فيصل ، **العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية**، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر، 2006، منشور على الموقع الالكتروني: www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7841.doc.

([6]) ولد خالد، عبد السلام، **النمو والتوظيف في المغرب العربي**، مجلة المغرب العربي للدراسات الاقتصادية، المغرب، العدد الخامس عشر، 2006، ص 18-46.

([7]) عبد الكريم، جلال ، الحارثي، حمزة، **النمو الاقتصادي واثرة على البطالة في دول الخليج العربي**، بحث مقدم لمؤتمر السياسات الاقتصادية ، مصر، 2009.

([8]) بوعلام، محمد، **قياس اثر التقدم التكنلوجي على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مجلة افاق اقتصادية، السودان، العدد الرابع والستون، 2010، ص 167-193.

([9]) حجازي، مروان، **الاصلاحات الاقتصادية في مصر واثرها على النمو الاقتصادي والتشغيل**، مكتبة العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2011

([10]) بالعيد، حواسي، **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في البحرين**، بحث مقدم لمؤتمر سبل تحقيق التنمية، الجزائر، 2013.

([11]) كيداني، خالد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع**، دار الفجر للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2003، ص 48.

([12]) الحمودي، سليمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار العلوم للنشر، الرياض، الطبعة الاولى، 1427، ص38.

([13]) كيداني، خالد، **اثر النمو على عدالة التوزيع**، مرجع سابق، ص 53.

([14]) نصر، ربيع، **قراءات حديثة في التنمية الاقتصادية**، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النهوض الاقتصادي في دول المغرب العربي، المغرب، 2001، ص 13.

([15]) حجازي ، سعيد ، **مراحل النمو الاقتصادي**، دار عمران للنشر، بيروت، الطبعة الاولى، 2000، ص 96.

([16]) حبيب، زكي، **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية**، دار الاعتصام للنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2004، ص124.

([17]) بخاري، سعاد، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2002، ص 204.

([18]) نصر، ربيع، **قراءات حديثة في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 19.

([19]) الحمودي، سليمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص43.

([20]) مجيد، حسين، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي**، دار المريخ للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2009، ص 57.

([21]) عبد السلام، حمزة، **اقتصاديات العمل**، مكتبة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص86.

([22])دائرة الإحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة لعام 2013**، عمان، الأردن، ص7

([23]) جميل الجالودي، **البطالة في الأردن**، الطبعة الأولى، الدار الوطنية، عمان، 1997، ص157.

([24]) خالد السالم ، **البطالة في العالم العربي**، الطبعة الثانية، شعاع للنشر، القاهرة، 2009، ص109.

([25]) عبد الله المجحم، ، **اثر البطالة في البناء الاجتماعي للدولة**، مجلة علوم اجتماعية، 2004، 7، (32)، 9-36.ص:29

([26]) حمدان، إبراهيم، **اثر البطالة على مستويات النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة النهضة، مصر، العدد الرابع عشر، مجلد2، ص247.

([27])عبد الحليم، أحمد، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الأردن**، دار كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 36-39.

([28]) عبد الحليم، أحمد، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الأردن** المرجع السابق، ص41.